

الرأي الثالث

أكثر من (800) صوت ورؤية طلابية

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

الوزارة وخطتها للتطوير، في المناهج والبيئة المدرسية والتعليم التقني والذكاء الاصطناعي، واستمع إلى مرئياتهم حولها. إن هذه المصارحة بين الوزير والطالب لها أثر تربوي عميق لا يمكن قياسه بدرجة امتحان.. فعندما يرى الطالب أن الوزير نفسه يستمع إليه ويدون ملاحظته، فإنه يدرك أن رأيه مهم، وأن صوته مسموع في أعلى هرم القرار التعليمي.. هذا يبني لديه حس الانتماء للمؤسسة التعليمية، ويجول المدرسة من مبنى يذهب إليه مرغماً، إلى بيت ثان يشارك في تطويره.. كما أنه يرسخ ثقافة الحوار كأسلوب حياة، وهي الثقافة التي نحتاجها اليوم أكثر من أي وقت مضى في مواجهة تحديات العصر وضجيج وسائل التواصل.

إننا اليوم لا نعد طلبة لاجتياز امتحان الثانوية فقط، بل نعد قادة للمستقبل، وموظفين مبدعين، ورواد أعمال، ووزراء وأمهات سيقودون أسرهم.. والقيادة لا تدرس في كتاب، بل تُمارس.. ومثل هذه الملتقيات هي مدرسة القيادة الحقيقية.. فيها يتعلم الطالب كيف يصوغ فكرته، كيف يقف أمام المئات ويتحدث بثقة، وكيف يحترم الرأي الآخر، وكيف يقدم مقترحاً قابلاً للتنفيذ.. هذه هي المهارات التي يحتاج إليها سوق العمل والمجتمع في مملكة البحرين في ظل رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

لذلك، نوجه كل الشكر والتقدير إلى وزارة التربية والتعليم على هذه المبادرة النوعية المستدامة، التي لم تعد مجرد فعالية عابرة، بل أصبحت تقليداً تربوياً راسخاً.. الشكر موصول لكل معلم ومعلمة غرسوا في طلبتهم الجرأة المهنية، ولكل ولي أمر شجع ابنه على التعبير، وأنامل أن نرى توصيات هذا المنتدى تتحول إلى قرارات ومشاريع ملموسة.. وأن يتم توسيع التجربة لتشمل المراحل الإعدادية والابتدائية، لأن ثقافة الحوار يجب أن تبدأ مبكراً.

إن الاستثمار الأعلى الذي تملكه البحرين هو الإنسان، والاستثمار في الإنسان يبدأ بالاستماع إليه.. وكما قيل: «التعليم ليس إعداداً للحياة، بل هو الحياة نفسها، والحياة الحقيقية لا تكون إلا بالحوار والمشاركة».

الشورى يتجه إلى اعتماد الحساب الختامي الموحد لعام 2024



كتب: أمل الحامد

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى، برئاسة خالد المسقطي رئيس اللجنة، على اعتماد الحساب الختامي الموحد للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وتقدير أداء تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024، وكشف المناقالات من حساب التقديرات الأخرى للوزارات والجهات الحكومية للسنة المالية 2024، والمعد من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بالملاحظات الواردة في تقريرها المعروف على المجلس يوم الأحد القادم.

وقدّرت اللجنة الجهد الحكومي الذي بُذل لإعداد الحساب الختامي الذي جاء ببيانات مالية وإيضاحات عن الإيرادات والمصروفات والمؤشرات الاقتصادية. وأوردت اللجنة مجموعة ملاحظات توصي بها الحكومة لدراستها والأخذ بها، أبرزها أنه وفقاً لما أبرزته البيانات المالية في الحساب الختامي الموحد للدولة من نتائج مالية واقتصادية لاحظت استمراراً في سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل. وأشادت اللجنة بجهود السلطة التنفيذية التي تعمل لتحقيق التوازن بين الإيرادات غير النفطية والمصروفات المتكررة كأحد الأهداف الاستراتيجية للاستدامة المالية. كما تأمل اللجنة في استمرار السلطة التنفيذية في توسيع خطواتها لتنويع مصادر الإيرادات العامة.

وأوصت اللجنة بضرورة تلافي الأسباب التي أدت لانخفاض مستوى التحصيل، لما يعكسه ذلك على ارتفاع مستويات العجز المالي الكلي. وتبيّن للجنة أن نسبة الإنفاق الفعلي من ميزانية المشاريع في الميزانية العامة للدولة ونسبة الإنجاز على المشاريع الحكومية ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، وقد بلغت نسبة التنفيذ في المشاريع 97.3% بنهاية السنة المالية 2024. وعليه، فإن اللجنة تتمن هذا الإنجاز وترى ضرورة الاستمرار في مراقبة

السياسة المتبعة في تقديرات مشاريع الوزارات والجهات الحكومية لتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتنفيذ المشاريع في وقتها. وأشارت اللجنة إلى أن البيانات المالية أظهرت أنه على الرغم من ارتفاع الإيرادات غير النفطية، فإن المصروفات العامة الفعلية استمرت في الارتفاع عما تم اعتماد في الميزانية العامة للدولة، مما أدى إلى ارتفاع العجز المالي الفعلي بنهاية العام 2024م، موضية باتخاذ إجراءات عملية لترشيد المصروفات العامة.

وترى اللجنة أن الدين العام في ارتفاع مستمر، حيث بلغ مستويات تسترعي الانتباه لما له من أثر سلبي على التصنيف الائتماني والاستدامة المالية، موضية بإعادة النظر في الدين العام عبر وضع استراتيجية لإدارة بشكل أكثر إحكاماً، بالإضافة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق وتقليل الاعتماد على الاستدانة.

وأشارت إلى أن استمرار معدل النمو في بند الفوائد المستحقة للقروض أدى إلى ارتفاع مساهمته في ارتفاع إجمالي المصروفات المتكررة بنسبة 24.1% في العام 2024 مقارنة بعام 2023 والذي بلغ 12.1%.

وتطرقت اللجنة إلى أن الحساب الختامي للدولة لعام 2024 أظهر بعض

الملاحظات المهمة التي تكرر ذكرها في الأعوام السابقة بشأن الحسابات الختامية، ولم تقف اللجنة على أي خطوات تبين اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها على الرغم من أهميتها.

وتسرى اللجنة أن إعداد الحساب الختامي للدولة لم يلتزم بنص المادة المذكورة برفاق البيانات المالية المطلوبة المنصوص عليها، ولم يتم إرفاقها في تقرير أداء الميزانية العامة. وأشارت إلى أنه تبيّن من الرأي المهني حول الحساب الختامي الموحد للدولة والمعد من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، أن الديوان يقوم بالتدقيق على أبواب الإيرادات وأبواب المصروفات فقط من دون التدقيق على ملحقات الحساب الختامي والتي تشمل مبالغ كبيرة من أمهات: المطلوبات المستحقة (الذمم المالية) والتي بلغت ما يقارب من 102 مليون دينار بحريني، وهي مبالغ فواتير مستحقة غير مدفوعة على الوزارات والجهات الحكومية حتى نهاية السنة المالية.

في بند الفوائد المستحقة للقروض أدى إلى ارتفاع مساهمته في ارتفاع إجمالي المصروفات المتكررة بنسبة 24.1% في العام 2024 مقارنة بعام 2023 والذي بلغ 12.1%. وتطرقت اللجنة إلى أن الحساب الختامي للدولة لعام 2024 أظهر بعض

بالشراكة مع الهلال الأحمر البحريني..

جامعة الخليج العربي تحتفي بيوم الهلال الأحمر الخليجي 2026 لترسيخ ثقافة التطوع والعطاء الإنساني



نظّمت جامعة الخليج العربي، بالشراكة مع جمعية الهلال الأحمر البحريني، فعالية «يوم الهلال الأحمر الخليجي 2026»، في حرمها الجامعي، بهدف تعزيز الوعي بأهمية الإسعافات الأولية، وترسيخ ثقافة التطوع والعطاء الإنساني، وتشجيع الشباب على المشاركة في المبادرات الإنسانية والمجتمعية. ويأتى ذلك في إطار تكامل الجهود الأكاديمية والمؤسسية والتطوعية لتعزيز الوعي المجتمعي، وترسيخ ثقافة الاستعداد للحالات الطارئة، وتجسيد قيم العطاء الإنساني في ممارسات عملية تتجاوز حدود التعلم النظري.

وجاءت الفعالية التي نظّمها مركز الاتصال المؤسسي بالتعاون مع طلبة كلية الطب والعلوم الصحية ومركز المحاكاة والمهارات الطبية في

إطار جهود الجامعة لتعزيز مسؤوليتها المجتمعية وربط المعرفة الأكاديمية بالتطبيق العملي، من خلال محطات تفاعلية أتاحت للطلبة التعرف إلى مبادئ العمل الإنساني، واكتساب مهارات الاستجابة الأولية للحالات الطارئة، والتدرّب على التصرف السليم

في المواقف التي قد تسهم فيها المبادرة المبكرة في إنقاذ الأرواح والحد من المخاطر. وشاركت جمعية الهلال الأحمر البحريني في الفعالية، حيث قام ممثلوها بالتعريف بدور الجمعية ورسالتها الإنسانية وأهدافها في خدمة المجتمع، وتسليط الضوء على

مبادئ العمل التطوعي وقيم التكافل والتعاون الإنساني، إلى جانب توزيع منشورات توعوية عرّفت الطلبة بمبادرات الجمعية وجهودها في دعم العمل الإنساني داخل البحرين وخارجها، بما أسهم في تعزيز وعيهم بأهمية التطوع والمشاركة في

المبادرات الإنسانية. وتضمنت الفعالية أربع محطات تفاعلية رئيسية، شملت محطة «دقيقة تنقذ حياة»، التي عرّفت الطلبة بمبادئ الإنعاش القلبي الرئوي (CPR) واستخدام جهاز مزيل الرجفان الخارجي الآلي (AED)، بإشراف مركز المحاكاة؛ ومحطة «تحدي المسعف الخليجي»، التي أتاحت لهم اختبار معارفهم ومهاراتهم من خلال سيناريوهات إسعافية افتراضية؛ إلى جانب «ركن الهلال الأحمر»، الذي أقيم بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر البحريني للتعريف بمبادئ العمل الإنساني وأهمية التطوع؛ و«ركن هل تعرف التصرف؟»، الذي قدّم تعرف تفاعلية تحاكي حالات طارئة، ودعا الطلبة إلى اختيار التصرف المناسب وتقييم استجاباتهم.



وزيرة الخارجية اليمنية تبحث مع سفير البحرين المقيم في الرياض مستجدات الأوضاع على الساحة اليمنية

استقبلت الدكتورة أفراح عبدالعزيز الزوية وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين بالجمهورية اليمنية الشقيقة، أمس بمقر سفارة الجمهورية اليمنية في الرياض، الشيخ علي بن عبد الرحمن بن علي آل خليفة سفير مملكة البحرين لدى الجمهورية اليمنية المقيم في الرياض. وجرى خلال اللقاء استعراض مسار العلاقات الأخوية الوثيقة التي تجمع مملكة البحرين والجمهورية اليمنية، وبحث آفاق تعزيز رخصة البناء واستئناف الرسوم والإجراءات التعاون الفئائي وتطويره في مختلف المجالات، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

مقترح بلدي بتخفيض الرسوم البلدية على المواطنين الأرمل

الزعبي يدعو إلى مراجعة آليات التدقيق الآلي على مخططات البناء وإصدار الرخص

وتساءل الزعبي عن الجهة المسؤولة عن مثل هذه الحالات، مؤكدا أهمية تحديد المسؤوليات عند وقوع أخطاء في نظام التدقيق الآلي والمواصفات الصادرة بموجبه.

وأوضح أن المواطن استخرج رخصة البناء عبر النظام المعتمد، وسدد الرسوم اللازمة، ثم بدأ أعمال التشييد، ليفاجأ لاحقا بوجود مخالفة تعوق استكمال الإجراءات والحصول على شهادة إتمام البناء، ما يستدعي التحقق من دقة الموافقات الصادرة، وضمان وضوح الإجراءات والمسؤوليات لتفادي تكرار مثل هذه الحالات.

والجهات الأخرى وإصدار القرارات أو التوصيات بشأنها. وأوصت اللجنة بالموافقة على المقترح ورفعها إلى الجهات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً. وآليات التدقيق الآلي على مخططات البناء وإصدار الرخص، على خلفية حالة مواطن أنفق نحو 150 ألف دينار على تشييد منزله بعد حصوله على رخصة البناء واستئناف الرسوم والإجراءات المطلوبة، قبل أن يفاجأ بوجود مخالفة حالت دون حصوله على شهادة إتمام البناء.

والاقتصادية، من خلال بحث إمكانية شمولها بتخفيض الرسوم البلدية، أسوة بمراجعة أوضاعها ضمن أوجه الدعم الحكومي الأخرى. وأشارت اللجنة في دراستها للمقترح إلى أهمية توفير الحياة الكريمة للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، وتوسيع نطاق الاستفادة من تخفيض الرسوم البلدية ليشمل الفئتين، لافتة إلى أن قانون البلديات يمنح المجالس البلدية اختصاص اقتراح فرض الرسوم ذات الطابع البلدي وتعديلها والإعفاء منها وإلغائها، إلى جانب النظر في المقترحات المقدمة من الأعضاء

كتب: محمد القصاص

وافقت اللجنة القانونية والمالية والإدارية بمجلس بلدي المنطقة الجنوبية بالإجماع على مقترح العضو حمد الزعبي بشأن تخفيض الرسوم البلدية على المواطن البحريني الأرمل والمواطنة البحرينية المتزوجة من أجنبي، تمهيدا لرفعه إلى الجهات المختصة بوزارة شؤون البلديات والزراعة.

ويهدف المقترح إلى تخفيف الأعباء المعيشية عن هاتين الفئتين، ومراعاة ظروفهما الاجتماعية

